ظل دستور يفرض سيادة القانون، والقضاء المستقل، وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي، والحضاري، في التسامح والتعايش السمح بين الاديان عبر القرون.

ان دولة فلسطين هي دولة عربية، وشعبها جزء من أمّته العربية، تراثاً وحضارة وطموحاً للتطور الاجتماعي والوحدة والتحرر، تلتزم بميثاق جامعة الدول العربية وبمبادىء الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وبمبادىء عدم الانحياز.

انها دولة محبة للسلام، ملتزمة بمبادىء التعايش السلمي، وانها ستعمل، مع جميع الدول والشعوب، من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق.

انها دولة تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية، وفقاً لميثاق الامم المتحدة وقراراتها، وترفض التهديد بالعنف، أو القوة، او الارهاب، أو باستعمالها ضد سلامة اراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أية دولة أخرى، دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

انها دولة تؤمن بأن الغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا، او ثابوا الى العدل. تلك هي، يا سيادة الرئيس، دولة فلسطين التي اعلنّا قيامها، وسنعمل على تجسيدها، كي تأخذ مكانها بين دول العالم، لتشارك وتبدع في صيانة عالم حرّ يسود فيه العدل وينعم بالسلام. وسيكون لدولتنا حكومتها المؤقتة بأقرب فرصة، باذن الله. وقد كلّف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية تولّي مهام هذه الحكومة المؤقتة لحين تشكيلها. ومن اجل تجسيد هذا القرار، اتخذ مجلسنا الوطني جملة قرارات، يهمّني الاشارة الى أهمها، ممّا يؤكد عزمنا على المضيّ الجاد في مسيرة التسوية السلمية العادلة، وبذل أقصى الجهد في سبيل انجاحها.

لقد أكد مجلسنا الوطني ضرورة عقد المؤتمر الدولي الخاص بقضية الشرق الاوسط، وجوهرها قضية فلسطين، تحت اشراف الامم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع اطراف الصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى قدم المساواة، باعتبار ان المؤتمر الدولي يعقد على قاعدة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ وضمان الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير.

كما أكد مجلسنا الوطني ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية، والعربية، التي احتلتها العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية، واقامة الدولة الفلسطينية، والغاء جميع اجراءات الالحاق والضمّ، وازالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية والعربية منذ العام ١٩٦٧؛ وهو ما أقرّته القمم العربية، وخاصة في القمم العربية في فاس والجزائر.

وأكد مجلسنا الوطني ضرورة السعي الى وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية، تحت اشراف الامم المتحدة لفترة محدودة، لحماية شعبنا، ولتوفير مناخ مؤات لانجاح اعمال المؤتمر الدولي، والوصول الى تسوية سياسية شاملة، وتحقيق الامن والسلام للجميع، شعوباً ودولاً، في الشرق الاوسط، بقبول ورضى متبادلين، ولتمكين دولة فلسطين من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الاراضي؛ وهذا ما أكدته، كذلك، القرارات الصادرة عن القمم العربية. وأكد مجلسنا، كذلك، على حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الامم المتحدة؛ كما أكد على ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الاماكن المقدسة، في فلسطين، لاتباع جميع الاديان. كما أكد مجلسنا الوطني على قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة والخاصة بين الشعبين الشقيقين، الاردني والفلسطيني، وان العلاقة المستقبلية بين دولة فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية ستكون على أسس كونفدرالية، وعلى أساس الاختيار الطوعي، والحر، للشعبين الشقيقين، تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية فيما بينهما.

ولقد جدّد المجلس تأكيده ضرورة ان يضع مجلس الامن، ويضمن، ترتيبات الامن والسلام بين جميع الدول المعنيّة بالصراع في المنطقة.

ويهمّني، هنا، يا سيادة الرئيس، ان أشير الى ان هذه القرارات تعكس، كما هو واضح من مضمونها وصياغتها، قناعتنا الراسخة بالسلام والحرية، وفهمنا وتقديرنا العميقين لمناخ التوافق الدولي، وحرص الاسرة الدولية على الوصول الى حلول متوازنة تستجيب للمطالب والمصالح الاساسية لأطراف الصراع؛